

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 328 @ الأَسْبَابُ الْمَذْكُورَةُ فِي صُلُوبِ الْعَقْدِ ; فَالْقَوْلُ
لِمُدَّعِي الصَّحَّةِ وَالْبَيْعِ عِلَّةٌ عَلَى مُدَّعِي الْفَسَادِ . ' الْهِنْدِيَّةُ
قُبَيْلَ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ الْبُيُوعِ , - * * * * - (الْمَادَّةُ 365) :
يُشْتَرَطُ لِلنَّفَازِ الْبَيْعِ أَنْ يَكُونِ الْبَائِعُ مَالِكًا لِلْمَبِيعِ , أَوْ
وَكَيْلًا لِمَالِكِهِ , أَوْ وَصِيًّا , وَأَنْ لَا يَكُونِ فِي الْمَبِيعِ حَقٌّ آخَرُ .
لِلنَّفَازِ الْبَيْعِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ : 1 - أَنْ يَكُونِ الْبَائِعُ مَالِكًا
لِلْمَبِيعِ , أَوْ وَكَيْلًا لِمَالِكِهِ , أَوْ وَصِيًّا . لِذَلِكَ لَا يَكُونُ
بَيْعُ الْفُضُولِيِّ نَافِذًا . 2 - أَنْ لَا يَكُونِ فِي الْمَبِيعِ حَقٌّ لِرَغِيْرِ
الْبَائِعِ . لِذَلِكَ لَا يَكُونُ بَيْعُ الْمَرْهُونِ وَبَيْعُ الْمَأْجُورِ
نَافِذَيْنِ . أَنْ يَكُونِ الْبَيْعُ جَامِعًا لِلشُّرُوطِ الْإِزْعَقَادِ . اُنْظُرْ
شَرْحَ الْمَادَّةِ (361) ' الْهِنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ مِنْ كِتَابِ
الْبُيُوعِ . ' اخْتِلافٌ : إِذَا بَاعَ إِنْسَانٌ مَالًا مِنْ آخَرَ ثُمَّ ادَّعَى
وَاحِدٌ مِنَ الْبَائِعِ , أَوْ الْمُشْتَرِي الْعَقْدَ بِالْفُضُولِ وَادَّعَى
الثَّانِي أَنَّ الْمَبِيعَ مِلْكٌ لِلْبَائِعِ , أَوْ أَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ مِنْ
وَكَيلِ الْبَائِعِ بِالْبَيْعِ ; فَالْقَوْلُ لِمُدَّعِي الصَّحَّةِ وَالنَّفَازِ
وَقَوْلُ الثَّانِي غَيْرُ مَقْبُولٍ رَاجِعُ الْمَادَّةِ 100 . أَمَّا إِذَا اتَّفَقَ
الطَّارِفَانِ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي عَلَى أَنَّ الْبَيْعَ فُضُولِيٌّ فَيُفْسَخُ
عَقْدُ الْبَيْعِ إِلَّا إِذَا حَضَرَ صَاحِبُ الْمَالِ وَصَدَّقَهُمَا وَإِذَا ادَّعَى
مَنْ لَهُ الْمَالُ أَنَّ الْبَائِعَ وَكَيلَ مَنْ طَرَفَهُ بِالْبَيْعِ ; فَلَهُ أَنْ
يُضَمَّ مِنَ الْبَائِعِ ثَمَنَ الْمَبِيعِ . رَاجِعُ الْمَادَّةِ (78) . وَلَا
يُشْتَرَطُ لِلنَّفَازِ الْبَيْعِ كَوْنُ الثَّمَنِ مِلْكًا لِلْمُشْتَرِي لِذَلِكَ ,
فَلَوْ اشْتَرَى إِنْسَانٌ بِنِسْتَانًا بِمَالٍ مُغْتَصَبٍ , أَوْ وَدِيعَةٍ عِنْدَهُ
ضَمَنَ لِمَصْاحِبِ الْمَالِ مِثْلَ مَالِهِ الْمَغْضُوبِ , أَوْ وَدِيعَتِهِ . وَلَوْ
اشْتَرَى إِنْسَانٌ بَقَرَةً لِرَجُلٍ آخَرَ بِفَرَسِهِ بِدُونِ إِذْنِهِ تَكُونُ
الْبَقَرَةُ مِلْكًا لِمَصْاحِبِ الْفَرَسِ إِذَا أَجَازَ ذَلِكَ الشُّرَاءُ وَإِلَّا ;
فَلَا . ' فَتَاوَى ابْنِ نُجَيْمٍ فِي الْبُيُوعِ , وَالْهِنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ
الْحَادِي عَشَرَ مِنْ الْبُيُوعِ . ' وَعَلَى ذَلِكَ فَلَوْ قَالَ إِنْسَانٌ :

إِنِّ سَنِي اشْتَرَيْتَ هَذَا الْمَمْبُوعَ بِمَالٍ فُلَانٍ ؛ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ الْمَمْبُوعُ
 مِلْكًا لَهُ وَإِنَّمَا يَكُونُ مِلْكًا لِمُتَّحِبِّ الْمَالِ ' الْخَيْرِيَّةُ فِي
 أَوَّلِ كِتَابِ الْبُيُوعِ . - * * * * - بِبَيْعِ الْمَالِكِ ، وَبَيْعِ
 الْوَكِيلِ : إِذَا كَانَ الْبَائِعُ مَالِكًا لِلْمَمْبُوعِ الَّذِي أَضَافَ الْعَقْدَ
 إِلَيْهِ كَانَ الْبَيْعُ نَافِذًا وَكَذَا إِذَا كَانَ الْبَائِعُ وَكِيلًا لِلْمَالِكِ
 . وَقَدْ بُيِّنَ بِبَيْعِ الْوَكِيلِ فِي الْمَسَائِلِ الْإِحْدَى عَشْرَةَ مِنْ
 الْكِتَابِ الْأَوَّلِ . - * * * * - بِبَيْعِ الْوَلِيِّ ، أَوْ الْوَصِيِّ : لِأَبِ
 الصَّغِيرِ الْعَدْلُ الْمَسْتُورُ الْحَالِ أَنْ يَبِيعَ مِنْ آخِرِ مَالٍ وَلَدِهِ
 الصَّغِيرِ مَنْقُوعًا كَانَ ، أَوْ عَقَارًا بِثَمَنِ الْمِثْلِ ، أَوْ بِغَيْرِ
 يَسِيرٍ وَيَعْسُرٍ لِلصَّغِيرِ فَسَخُّ هَذَا الْبَيْعِ عِنْدَ بُلُوغِهِ ؛ لِأَنَّ
 لِأَبِ شَفَقَةً تَامَّةً عَلَيْهِ وَلَدِهِ . ' السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ مِنْ
 الْفُصُولِ ' . وَإِذَا اسْتَهْلَكَ الْأَبُ ثَمَنَ ذَلِكَ الْمَمْبُوعِ بِدُونِ
 حَاجَةٍ إِلَيْهِ فَلِلصَّغِيرِ عِنْدَ الْبُلُوغِ أَنْ يَضُمَّنَّهُ إِلَيْسَاهُ . اُنْظُرْ
 الْمَادَّةَ (788) . إِلَّا إِذَا قَالَ الْأَبُ : قَدْ تَلَفَ الْمَالُ مِنِّْي بِدُونِ
 تَعَدٍّ وَلَا تَقْصِيرٍ أَوْ أَنْفَقْتُهُ عَلَيْهِ وَلَدِي ؛ يُصَدَّقُ الْأَبُ إِذَا
 كَانَ ذَلِكَ الْمَالُ نَفَقَةً لِمِثْلِ الْمُدَّةِ الَّتِي يَدَّعِي صَرْفَ الْمَالِ
 فِيهَا . (الْكَفَاوِيُّ فِي بَيْعِ الْأَبِ وَالْوَصِيِّ) اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 1774